

لا حظ العزيمتين فيقول المال على ماك الموصي واسئل عونته ال ورتنه فلا يكون للمولود عليه سبيل
وانما عطلوا المخلوق الاضرار فانه ليس له سبيل بل هو احتياك عن كونه ملكا للغير
كان من نعيم المصراة ملكا احتياك وليس يملك لفاذا اضطلحا كان فيه وصو لالحق ان الملك
والغير الملك بالانه فية مستر بالشكليم المما **قوله** ويدخل في هذه الوصية من اعتقد في
العقود والمولود لا يدخل في الوصية واولاد ايدخل في ماد افوضي بوايته المعتق
والجور والمهرن حتما قال في الحاش الكسرو ولا يدخل في هذه الوصية واولادها ولا لهم ماله
هذا كون لانهم يعقوبون احد الموت و الوصية تناولت من كان له مولود عند موته وبها
ولا لهم والماله لا يورث الموت الذي هو او ان يحل الوصية وانما بنت بعد الموت فانه
بنت الموت ثم العتق ثم الولا الوصية تناولت الموت والموت وقال السخ ابو المعز
الفنير في شرح الحاش وروي عن ابو يوسف انه لم يطور تحت الوصية لانهم لم يملوا ماله
حتيما وجد سبيل استحقاق الولا على المردوم وهو التدبير والانسئيلاد
ويدخل فيه عمد فالقول انه ان لم اصرتك فانت حرة اي يدخل في الولا ايضا لموتيه هاد
الحاش الصغير ولو كان قال العبد له ان لم اصرتك فانت حرة فانت حرة قبل ان يرضيه
عق قبل موته ودخل الوصية لان موته لا يندفع في احوال من اجرة المرحوم
عدم الضرب ملكه الماله وورثه الملك من حصوله فيصير مولد ثم يعقبه الموت
ثم ينفذ الوصية تكون من له وقت نفوذ الوصية ووجوبها **قوله** ولو كان له
مولى او لادمولى في موال الموالة تدخل فيه موقوفه واولادهم دون موال الموالة
وهي مسئلة الحاش الصغير ايضا ما لا خلاف في محضه قال ابو يوسف ولو كان للمولود
من العزيم وله مولى اعتاقه ومولى اسلموا اعلو يدبه والوه لهم في الوصية ثم قال
لتقاء الالاسم باههم على السواثم فما زلت هذه الوصية لان الموصي لم يعلم لان الموصي
ليس له الالمولى الاستفاد بخلاف المسئلة الاول وانما دخلت اولاد الموال في الوصية

الاس

الم

لاهم موالته ايضا نظرا من المحض لان ولا ابا عدت باعتاق المرحوم اباهم
وكذا مواله محضه ولا اولاد الموال بنت ايضا عدت بالاعتاق لاسبب
اخرى وكذا موالته ايضا محضه وهذا الاخر زني ولا اولاد الموال عنه ولا يصح
ان يقال ليس هو المولى كما لا يجوز ان يسوق ولا معتق بخلاف ما اذا وحي
بني وان اولادهم ولدان ولدان بنون واولاد صلب كون الوصية لهم دون الموال
لاهم اولادهم بنون المحار وهذا يصح النفي ان يقال ليس هو ولا ولد افاهو اولاد
ذلك وقال الهناني في شرح الحاش ولو كان له مولى معتق وموال الموالة في المباح
هو الامتة الا انه ليس سبب ولا الكل في الاستحسان موال الاعتاق في اول
لائة انوى ثم قال دخل عن الحسن الرجح ان الوصية ماطلة لان الالاسم تناول كل
فوق نظير المحضه والاصح ان الجاهل **قوله** والاعتاق لازم في الالاسم لاجل
هذا كون انك لا يقدر بان تقال لما كان له مولى مختلفه والمحصن وموال الموالة
واحد في الاتهام وفي الاخذ عقدا الاستزام كان معنى ان يتطل الوصية بما جاز
عنه بذلك معنى انما يتطل الوصية ان المرحوم عدل المرحوم لا كالمعتاد وقد اجل
لان الاعتاق لازم لا يحتمل الفسخ وولا الموالة يحتمل الفسخ فكان اسم المولى المحقق
احق من موال الموالة **قوله** ولا يدخل فيهم موال الموالي لا يدخل موال الوالي لانه
الوصية للموال لان موال الموالي ليس هو الموالي الوصية لان مولاه محضه الذي
باشوا عتاقه وانما اصرفوا اليه بطون التشديد في الالاسم سبب ظاهره سبب
ولهم وهو اعتاقه للمولى الاول وهذا الصحيح نفي الالاسم عنهم بان يقال هو ليس هو المولى
وانما هم موال موالته واللفظ اذا جعل محضه لانهم صرفوا الموال **قوله** وخلاف
ما اذا جعل له مولى كاولاد الموال يعني ان المولى الموصي موال معتق له ولا اولادهم
بل هو وصية موال الموالي وذلك لانه ما بعد ذلك العمل محضه اللفظ عمل لجان صيانة

Copy

University